

## قانون التجنيد الإجباري في الجزائر

يُعدّ قانون التجنيد الإجباري من أبرز السياسات الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر خلال القرن العشرين، حيث شكّل وسيلة لاستغلال الموارد البشرية الجزائرية في خدمة المصالح الفرنسية، خاصة في ظل التوترات الدولية والحروب الكبرى. وقد أثار هذا القانون ردود فعل قوية داخل المجتمع الجزائري، وساهم في تنمية الوعي السياسي والوطني، مما جعله محطة مهمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، سعت إلى فرض سيطرتها الشاملة عبر قوانين تهدف إلى إخضاع الشعب الجزائري. ومن بين هذه السياسات ظهرت فكرة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي منذ القرن التاسع عشر، لكنها لم تُطبق رسميًا إلا في بداية القرن العشرين بسبب الحاجة المتزايدة للجنود.

في 3 فيفري 1912، صدر مرسوم يفرض التجنيد الإجباري على الجزائريين المسلمين. جاء هذا القرار نتيجة:

- التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية.
- حاجة فرنسا لجنود إضافيين.
- التوسع الفرنسي الاستعماري.

وبذلك أصبح الجزائريون مجبرين على الخدمة العسكرية دون التمتع بحقوق المواطنة الكاملة.

كما سعت فرنسا من خلال هذا القانون إلى:

- استغلال الموارد البشرية الجزائرية.
- إضعاف المجتمع بإبعاد شبابه.

- فرض السيطرة السياسية والعسكرية.

- نشر الثقافة الفرنسية.

قوبل القانون بالرفض المطلق من قبل الجزائريين، لاعتبار:

- ديني: اعتُبر مخالفاً للعقيدة.

- سياسي: غياب الحقوق مقابل الواجبات.

رغم الرفض، فقد شارك عدد كبير من الجزائريين في الجيش الفرنسي، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث جُنِّد عشرات الآلاف من الجزائريين، الذين شاركوا في جبهات القتال في أوروبا، وبذلك تكبد الشعب الجزائري خسائر بشرية كبيرة .

وخلال الحرب العالمية الثانية ساهم الجزائريون في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني، ولعبوا دورًا مهمًا في المعارك العسكرية، في المقابل أدت هذه المشاركة إلى زيادة وعي الجزائريين بحقوقهم، حيث بدأوا يطالبون بالمساواة والاستقلال.

**ترتب عن قانون التجنيد الإجباري آثار عميقة على المجتمع الجزائري، منها:**

- تنامي الوعي الوطني: لقد ساهم احتكاك الجزائريين بالعالم الخارجين في زيادة وعيهم

السياسي، خاصة بعد مشاركتهم في الحروب.

- بروز الحركة الوطنية: أدى الشعور بالظلم إلى ظهور أحزاب وتنظيمات سياسية تطالب

بالحقوق والاستقلال.

- التأثير الاجتماعي: غياب الشباب لفترات طويلة، أثر بشكل كبير على العائلات

والمجتمع، خاصة في الأرياف.

- المطالبة بالمساواة: طالب الجزائريون بالحصول على نفس الحقوق التي يتمتع بها

الفرنسيون، مثل حق التصويت والتمثيل السياسي.

عموما وفي إطار ضبط وتحديد علاقة التجنيد الإجباري بالحركة الوطنية، يمكن القول أن القانون لعب دوراً مهماً في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، حيث:

- ساهم في كشف التناقض بين واجبات الجزائريين وحقوقهم .
- دفع النخب إلى تنظيم نفسها سياسياً .
- عزز فكرة الاستقلال بدل فكرة الاندماج مع فرنسا، خاصة وأن العديد من الجنود السابقين أصبحوا من أبرز مناضلي الحركة الوطنية لاحقاً.

يُعدّ قانون التجنيد الإجباري محطة مفصلية في تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية إذ لم يكن مجرد إجراء عسكري، بل أداة سياسية لاستغلال الجزائريين وإخضاعهم. ورغم قسوته، فقد ساهم بشكل غير مباشر في تنمية الوعي الوطني وبرز الحركة الوطنية، التي ستقود لاحقاً إلى اندلاع الثورة التحريرية وتحقيق الاستقلال.